الأهرام

١٩٥٦/٨/٢٥

تأميم القناة ودبلوماسية الغرب

للدكتور أحمد سويلم العمري

إن تأميم شركة قناة السويس أو غيرها من المؤسسات الاقتصادية عمل مشروع تأسيسا على حق سيادة مصر على أراضيها وقوانين البلاد وحقوق الشعب تجاه الدولة في ضرورة عملها على توفير الرزق للمواطن ورفع مستواه المادي والمعنوي ؛ ولا فرق في ذلك بين شركات الامتياز وغيرها.

والتأميم مستمد من : القانون ، والحق ، والواقع ؛ طبقا لما يجري العمل به في العالم المتمدين ؛ فالقانون عندنا وفي الغرب يجيز التأميم ويحث عليه ، ودستور الجمهورية المصرية الراهنة ينص على تأميم المؤسسات الاقتصادية لصالح الشعب وقد سارت حكومات الغرب وخاصة انكلترا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية سيرا حثيثا في تأميم شركات المرافق العامة والدفاع الوطني والاحتكار لصالح الشعب.

والحق ينادي بتأميم هذه الشركات لتصبح ملكا للمجموع يفيد منها الناس دون تمييز ولتعمل الدولة في هذه الحالة على تسييرها لمصلحة الشعب.

والواقع وما سار العمل به في بلدان الغرب يحض على المبادرة بتأميم المؤسسات الكبرى لوضع حد للعبث بحقوق الشعب الاقتصادية واستغلاله لصالح نفر والتضحية بالرفاهية والسعادة في رفاهيته ؛ وبلدان الغرب هذه هي بعينها التي تتزعم حركة معادية لمصر وقد مارست بلدونها حقا طبيعيا في حدود قوانينها واتجاه التشريع الحديث وميثاق الامم المتحدة والميثاق الدولي لحقوق الانسان ؛ ونسجت على منوال الحكومات التي تدعي اعتناق اسمى المبادئ التشريعية والانسانية وتلقينها للعالم وقدمتها تأميم المرافق الاقتصادية والمؤسسات لصالح الشعب.

والغرب يحاول الوقوف في وجه التأميم حتى يتعذر على مصر ان تزيح عنها كابوس القافلة في ان عهد الارستقراطية الاشتراكية للبرجوازية السانسيمونيين التي قادت الاستعمار لاثراء بيوت المال في الغرب على حساب الشعب المصري

www.ethraadl.com

إثراء للمعارف الرقمية